أثار الوصول المُرتقب لسفينة دولية تدعى "نساء على الأمواج" إلى أحد موانئ المغرب، في سابقة من نوعها في العالم العربي، من أجل ممارسة عمليات إجهاض في "ظروف آمنة"، وذلك بعد أن تُبحر في المياه الدولية، جدلا في المجتمع بين رافض لمثل هذه الأنشطة ومؤيد لها، كلٌ له مبرراته ومسوغاته التي يسوقها للدفاع عن رأيه.

جهات إسلامية تجد في استدعاء هذه السفينة الهولندية من لدن "مالي"، الحركة البديلة للحريات الفردية، نوعا من "إشاعة الفاحشة" في حالة الترخيص الرسمي لها للرسو في أحد موانئ البلاد، سيتم التعرف على مكانه يوم الأربعاء المقبل، بينما عزا نشطاء "مالي" الإقدام على هذه المبادرة إلى أسباب قانونية وإنسانية تتمثل أساسا في حدوث وفيات عدد من المغربيات اللائي يتوجهن إلى الإجهاض في ظروف غير صحية، في الوقت الذي دعت فيه الجمعية المغربية "للدفاع عن الحق في الحياة" السلطات إلى منع "نساء فوق الأمواج" من دخول الشواطئ المغربية على اعتبار أن الأمر يخالف الأعراف والأخلاق المغربية.

إشاعة الفاحشة

وحمّل الدكتور مولاي عمر بنحماد، نائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح، المسؤولية للحكومة الحالية في حالة الترخيص للسفينة الدولية الخاصة بإجراء عمليات إجهاض للمغربيات، مضيفا أن السماح لمثل هذه السفينة بالرُّسو في موانئ البلاد يعد دعما وتشجيعا لممارسة الإجهاض في المجتمع المغربي.

وأضاف بنحماد، في تصريحات لهسبريس، بأن أية محاولة للتطبيع مع مثل هذه الأنشطة هو بمثابة إشاعة للفاحشة لا يرضاها أي مسلم، مبرزا أن حركة التوحيد والإصلاح بمنهجها الوسطي المعتدل سترصد وتتصدى لمثل هذه المحاولات التي ترمي إلى استهداف قيم المغاربة.

وأوضح القيادي الإسلامي بأن التصدي لهذه السفينة ومن على شاكلتها هو جزء من التدافع المُجتمعي، مشيرا إلى أن الجميع يعرف طبيعة الجهة التي تقف وراء هذه المبادرة، وأيضا الجهة التي استدعت سفينة المنظمة الهولندية "نساء على الأمواج"، وهي حركة "مالي" التي عُرفت بجرأتها وصدامها مع ثوابت الامة، من قبيل دعوتها إلى لإطار رمضان" وفق تعبير بنحماد.

وزاد المتحدث بأنه من حيث المبدأ كانت وما تزال حركة التوحيد والإصلاح داعمة وخادمة لكل مصالح البلد، ومرتبطة بهويته، ومنفتحة على عصره، وفي نفس الآن مناهضة لكل مساس بكل طرف داخلي أو خارجي، علني أو سري، يهدد مكونات البلاد ودعائم هويتها".

توقيف مخطط مشبوه

من جهتها طالبت الجمعية المغربية "للدفاع عن الحق في الحياة" السلطات المغربية بمنع سفينة "نساء فوق الأمواج"، sevaW on "Women"، وهي سفينة تابعة لمنظمة هولندية غير حكومية تحمل نفس الإسم وترفع شعارات مؤيدة للإجهاض، من دخول الشواطئ المغربية الأسبوع الحالي، بهدف القيام بعمليات الإجهاض و"قتل الأنفس"، داعية الحكومة وكافة المسؤولين إلى "التدخل العاجل لوقف هذا المخطط المشبوه".

وتساءلت رئيسة الجمعية، عائشة فضلي في تصريح لهسبريس، عن الواقفين وراء السماح لهذه السفينة بالقدوم إلى المغرب "في الوقت الذي منعت فيه بإسبانيا وإيرلندا"، معتبرة أن التشريع المغربي لم يحسم بعد في قضية الإجهاض، وأن النقاش فيه لم يكتمل بعد "في غياب لأي حوار وطني حول الموضوع"، مضيفة أن الجمعية تحتفظ "بحقها في خوض كل الأشكال التي يكفلها لها القانون من أجل التصدي لهذه الحملة المعزولة عن هوية المغاربة وقيمهم".

وقال بيان صادر عن رئيسة الجمعية، وتوصلت هسبريس بنسخة منه، إن هذه السفينة، المعروفة اختصارا بـ"واو"، تأتي في إطار الحملة "المشبوهة المدعومة من جهات خارجية جيشت لها إمكانات مادية و إعلامية و لوجيستيكية.. من أجل تشريع الحق في الإجهاض والعمل على إلغاء بعض الفصول من القانون الجنائي المغربي الذي يجرمه"، موضحا

أن دعوة "نساء فوق الأمواج" قامت بها جهة مغربية معروفة بـ"استهدافها لثوابت وقيم الشعب المغربي"، في إشارة إلى حركة "مالي"، الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية، التي وجهت دعوة لـ"واو"، من أجل "مساندة الحركة في الدفع من أجل تشريع الإجهاض بالمغرب".

ووصف البيان القائمين على هذه الرحلة بمن "يريدون استباحة بلدنا الحبيب المغرب وجعله أرضا لإباحة قتل النفس التي حرم الله"، و"استقواءً بالخارج لفرض قرار ينافي خصوصيتنا المغربية دينيا و حضاريا".

"مالي" والإجهاض

من ناحية أخرى، قالت ابتسام لشكر، رئيسة حركة مالي في تصريح لهسبريس، إنها تسعى إلى إعادة النقاش حول "طابو الإجهاض بالمغرب"، حتى لا يبقى الأمر سرياً ويهدد بشكل خطير النساء المغربيات، تضيف المتحدثة، وذلك من خلال عقد ندوة بعد غد الأربعاء وتنظيم زيارة سفينة "نساء فوق الأمواج"، حيث تحفظت من تحديد مكان الأولى وتاريخ الثانية لدواعٍ أمنية.

وأضافت ابتسام أن المغرب يعرف ما بين 600 و008 حالة إجهاض يوميا، في الوقت الذي تلجأ فيه نساء من مستوى اجتماعي ضعيف إلى أساليب أكثر خطورة على حياتهن من أجل الإجهاض، مردفة أن المغرب مدعو إلى ضرورة تشريع هذا الأخير، "الذي هو اختيار المرأة أولا وأخيرا".

وسبق لحركة "مالي" أن طالبت بإلغاء الفصلين 449 و854 من القانون الجنائي المغربي الذي يجرم النساء اللواتي يخضعن لعملية الإجهاض، بداعي حدوث وفيات في صفوف النساء الحوامل الراغبات في التخلص من أجنتهن لأسباب مختلفة، نتيجة مزاولة هذه العمليات في ظروف سرية أحيانا وغير آمنة أحيانا أخرى، أو باستخدام آليات ووسائل غير طبية.

وبحسب الموقع الرسمي لمنظمة "نساء على الأمواج"، فإن حركة "مالي" دعت المنظمة الهولندية لدعمها من أجل تقنين الإجهاض وإتاحة المعلومات حول الإجهاض الطبي لجميع المغربيات وفق البند 9 من الدستور المغربي الذي يضمن حق حرية التعبير".

"نساء فوق الأمواج"

جدير بالذكر أن سفينة "نساء فوق الأمواج" أو سفينة "الإجهاض"، هي منظمة هولندية غير حكومية، تديرها الطبيبة والناشطة الحقوقية الهولندية ريبيكا غومبرتس (الصورة)، تأسست عام 9991، وأبحرت للمرة الأولى سنة 1002، إلى إيرلندا، حيث يعتبر الإجهاض ممنوعا، كما سبق لها الإبحار إلى كل من بولندا وإسبانيا والبرتغال، لتواجه حينها جدلا كبيرا من طرف ناشطين وسياسيين.

وستقوم "نساء على الأمواج" الهولندية، التي تستعين بسفينة تستقبل داخلها النساء من أجل إجراء عمليات الإجهاض، بزيارة شواطئ المغرب هذا الأسبوع، حيث توقعت ريبيكا غومبرتس، في تصريح لإذاعة هولندا العالمية، الكثير من الجدل والمفاجآت "كالعادة"، "فقد ذهبنا إلى بعض الصيدليات، واكتشفنا أن بعض الصيادلة لا يعرفون أن الدواء الموجود على رفوف صيدلياتهم، يمكن استخدامه للإجهاض"، تتحدث ريبيكا.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 02/10/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com